جامعة عبد الرحمان ميرة . بجاية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون الخاص

محاضرات في منهجية البحث العلمي السداسي الثاني

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر حقوق

من إعداد الأستاذ:

موهوبي محفوظ

السنة الجامعية : 2020/2019

التقنيات القانونية لإعداد مختلف الرسائل والنصوص القانونية والمذكرة الاستخلاصية:

يتعامل الطالب الباحث الجامعي وبالتحديد طالب مادة القانون والعلوم السياسية مع مختلف النصوص القانونية، إذ يواجه مرارا وتكرارا مشكلة كثرتها وتعقيدها، ونجده أثناء دراسته الجامعية يتعامل مع الجوانب النظرية أكثر من التطبيقية، وهو ما قد يخلق له مشاكل في المستقبل ويضعف قدراته عند تعامله مع الواقع العملي والمهني بعد نهاية مسار دراسته الجامعية.

إن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتعلمها الطالب، لذلك وجب تزويده بأعمال تطبيقية تشتمل على نماذج أو أمثلة قضائية واقعية موجودة من خلال أحكام وقرارات قضائية من المحاكم والمجالس القضائية أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة ذات طبيعة مدنية أو جنائية أو يكون ذلك من خلال استشارات قانونية، أو نصوص قانونية وفقهية، وكذلك تعليمه طريقة كتابة مذكرة استخلاصية.

يستحيل على للطالب تناول الأعمال التطبيقية بطريقة فردية و إنما يجب أن يكون ذلك وفق استناده إلى مناهج علمية موثوقة لحل المسائل القانونية بشكل دقيق وصحيح، وعلى هذا الأساس فإن هذا المحور يضم مختلف الآليات القانونية الواجب اتباعها في سبيل ذلك، وتتمحور الدراسة على ما يلي:

- كيفيات تقديم الاستشارة القانونية وحلها.
- طرق التعليق على النصوص القانونية والفقهية.
- التعليق على أحكام أو قرارات قضائية مختلفة.
- طريقة صياغة مذكرة استخلاصية.

أولا: الاستشارة القانونية:

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر لكيفية تقديم الاستشارة القانونية من خلال معرفة ماهيتها وأطرافها وكذلك مدى حجية نتائجها، والاستشارة تكون لغة طلبا للرأي في موضوع معين قبل الوصول إلى القضاء ويمكن أن تكون طريقا لحل النزاع نتيجة لتصرفات الأشخاص ولذا يسعى هؤلاء لمعرفة حكم القانون بشأن المسألة موضوع النزاع، وذلك عن طريق اللجوء إلى طلب استشارة قانونية.

1- تعريف الاستشارة القانونية:

الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون بشأن مشكلة قانونية قد تكون محل نزاع أو يحتمل أن تكون كذلك، وتكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين طبيعي او معنوي أو غير ذلك من أهل القانون قصد معرفة حكم القانون في المسألة المطروحة، وتنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الممكن الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية([1]).

عل نحو أن يطلب المقاول مثلا: معرفة حكم القانون بالنسبة لأعمال المقاولة التي يريد القيام بها، ويمكن طلب الاستشارة القانونية كذلك بشأن:

*معرفة رأي القانون بشأن مسألة موضوع خلاف أو نزاع أو يحتمل أن يثار مستقبلا وما يحتمله ذلك من عرض النزاع على القضاء، فالهدف من الاستشارة في هذه الحالة هو معرفة رأي القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقوف على احتمالات نجاح قضيته من عدمها. مثل طلب مرقي عقاري الاستشارة من محامي لغرض معرفة حقيقة وجود رهون وامتيازات عقارية على عقار خاص أو تابع للدولة يريد شراءه.

*طلب الاستشارة قصد تفادي الوقوع في الخطأ والمساءلة عند القيام بتصرف معين لسد الفجوات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.

([1]) آيت منصور كمال ، طاهير رابح ، مرجع سابق ، ص 42.

2- أطراف الاستشارة القانونية:

تقوم الاستشارة القانونية على أطراف هامة تتمثل فيما يلي:

أ- **المستشير:** وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي الخاص أو العام الوطني أو الأجنبي المقيم أو غير المقيم الذي يطلب رأي القانون بشأن مسألة معينة، وهو شخص غير مختص في القانون أصلا كونه جاهلا بأمور القانون وأحكامه الخاصة أو العامة، والمستشير ليس له وقت محدد لطلب الاستشارة وإنما هي مرتبطة بوجود النزاع.

ب- المستشار: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الخاص أو العام الذي يمنحه المشرع سلطة إبداء الفتوى في المسائل القانونية المطروحة، أو الشخص المختص في القانون مثل: طالب جامعي يدرس اختصاص القانون، أو محامي أو موثق أو محضر قضائي أو شركة محاماة أو محافظ البيع بالمزايدة أو القاضي في المحكمة وغيرهم من الأشخاص ...

3- مراحل الاستشارة القانونية:

أ- المرحلة التحضيرية الابتدائية:

يستخرج فيها الطالب أو الباحث من الاستشارة المقدمة له الوقائع والمشاكل القانونية كما يلي:

أ-1- الوقائع: تتمثل الوقائع في مختلف العناصر المشكلة للنزاع المطروح من طرف خاص أو من طرف عام والتي تترتب عليها آثار قانونية تتمثل في الحقوق والواجبات والالتزامات، ويكون مصدرها العقد أو الإرادة المنفردة أو العمل غير المشروع أو القانون، وكما يدخل في مفهوم الوقائع مختلف الإجراءات التي تمت أمام الجهة القضائية في حالة رفع دعوى قضائية، وهذا بداية من يوم رفع الدعوى إلى غاية يوم صدور الحكم، وتتمثل الإجراءات مثلا في ذكر المحكمة التي رفع أمامها النزاع وذكر تاريخ الجلسات وأهم الوثائق التي تم تقديمها للقاضي، ويوم تقديم شهادة الشهود، ويوم صدور الحكم ومضمونه، وكذلك تاريخ استئناف الدعوى.

مثال: يذكر زيد أن شركة خاصة وعدته وعدا قاطعا بأنها ستوظفه أين سيتقاضى مرتبا أعلى من مرتبه الحالي في الشركة العامة، ثم تراجعت هذه الشركة عن وعدها له ووظفت شخصا غيره بعد أن كان زيد قد استقال من منصبه السابق، وهو الآن يطالب بحقوقه كاملة غير منقوصة.

فوقائع هذه القضية تتمثل في صدور إيجاب بالتوظيف من الشركة الخاصة لزيد، وصدور قبول ضمني من زيد للشركة يتمثل في الاستقالة، ورجوع الموجب عن إيجابه بعد صدور القبول مما يعني قيام عقد ضمني بينهما أخل الموجب بتنفيذه([2]).

أ-2- المشكل القانوني:

يتم استخراج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية وهذا عن طريق تكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا دقيقا وعلميا وذلك بهدف تحديد أهم النصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، وتطبق عليها آليا، فإذا كانت الاستشارة تتعلق بنزاع عرض أو يحتمل عرضه على القضاء يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من الكسب والخسارة وبالتالي الاحتمالات التي قد ينتهي إليها النزاع أمام القضاء لصالح المستشير أو ضده، أما إذا كانت الاستشارة مطلوبة خارج أي نزاع قضائي فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الاستشارة الوقوف عليها قصد تجنب النزاع مستقبلا واستعداده له في حالة ظهوره مجددا([3]).

ب-المرحلة التحريرية:

بعد عملية تنظيم المعلومات بالكيفية السابقة الذكر، تأتي المرحلة التحريرية الأساسية المتمثلة في دراسة موضوع مضمون الاستشارة وذلك كما يلي:

ب-1- وضع الخطة: وذلك عن طريق تقسيم موضوع الاستشارة إلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة عن الأفكار الأساسية والفكرة العامة للاستشارة.

([2])غناي زاكية ، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 55-56.

([3])حلمي محمد الحجار ، المنهجية في القانون ، الطبعة الثانية ، دون دار و مكان النشر ، 2003 ، ص 307 .

ب-2- المناقشة: تتم مناقشة موضوع الاستشارة عن طريق التعرض إلى العناصر التالية:

***المقدمة:** تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة ومفيدة، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار الأحكام القانونية المنظمة لموضوع النزاع، وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني صارم وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إبراز أطراف النزاع بكيفية واضحة وجلية، وبعد ذلك يطرح المستشار المسألة القانونية بالكيفية التي سبق توضيحها في المرحلة التحضيرية.

* **جوهر الموضوع:** تتطلب الإشكالية المطروحة دراسة تحليلية معمقة وهذا لإظهار مختلف الحلول القانونية والحلول التي توصل إليها الاجتهاد القضائي بشأن الموضوع محل الاستشارة، ويتم ذلك عن طريق وضع خطة ملائمة تجمع كل العناصر السابقة الذكر، ويجب احترام المنهجية في هذا الإطار، سواء من حيث الشكل أو الموضوع.

مثال: إذا كان المستشير يبحث عن كيفية استرجاع ثمنه من البائع، يبحث الطالب عما إذا كان العقد صحيحا فيه أركانه من إيجاب وتراضي ومحل وسبب أو عقدا باطلا أو قابلا للإبطال، فيبحث في أركان العقد وشروطه وعيوب الرضا والإرادة من غلط وتدليس وإكراه وغبن فاحش، فإذا وجد أن العقد قد اختلت أحد أركانه يتوصل إلى أن العقد باطل بطلانا مطلقا، أما إذا كانت كل أركان العقد متوفرة إلا أن المستشير قد شاب رضاه عيب من عيوب الرضا وهو لا يريد إجازة العقد، توصل الطالب إلى أن العقد باطل بطلانا نسبيا أي أنه قابل للإبطال، ومن ثم يشير على المستشير بأن يرفع دعوى إبطال العقد لعيب من عيوب الإرادة، ولهذا على الطالب أن يستعين بالمعلومات النظرية لمناقشة المسألة القانونية المعطاة له من خلال الاستشارة([4]).

([4])غناي زكية، مرجع سابق، ص 59 .

* **الخاتمة:** تخضع خاتمة الاستشارة القانونية إلى نفس الأحكام السابق بيانها في أجزاء البحث العلمي، حيث يضع المستشار خلاصة بحثه مقترحا على المستشير بصورة مختصرة وواضحة النقاط التي يجب عليه إتباعها قبل مباشرة أي عمل قضائي أو رفع دعوى قضائية حتى لا تضيع حقوقه كلية بسبب جهله أو غفلته عن ذلك.

ثانيا: طرق التعليق على النصوص القانونية والفقهية:

يعد النص القانوني سواء أكان نصا تشريعيا أو فقهيا، مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها وتحليلها من كل الجوانب الشكلية والموضوعية، والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق التعليق على النص القانوني هو إبعاده عن المناقشة التقليدية الكلاسيكية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا آليا لا يكتسي أية أهمية([5]).

يعتبر التعليق على النص القانوني محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها، وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع([6]).

من أجل ذلك جعل التعليق على النص القانوني كوسيلة لتحقيق هدفين هما:

- **أولا:** هو حصر إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار العامة والخاصة التي جاءت في النص والأفكار المجاورة لها دون التعرض إلى غيرها من الأفكار الأخرى، ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، وهذا لتفادي الخروج عن مضمون النص، ولتفادي الإطناب (إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية).

([5]) غناي زاكية ، مرجع سابق ، ص 73.
([6]) شروخ صلاح الدين ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2010 ، ص ص 73 - 74 .

– **ثانيا:** هو السماح للطالب بإعطاء رأيه بحرية ومسؤولية اتجاه أفكار النص وصاحب النص، سواء بالتأييد المبرر أو بالمخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي المشروع، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات، وقدرته على توظيفها منهجيا، وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص، والذي يستبعد مهمة الطالب عن مجرد شرح سطحي لما جاء في النص دون انتقاده رغم الأخطاء الواردة فيه وهذا عمل غير بيداغوجي ويخرج عن منهجية تحليل النصوص.

بهذا يرتقي الطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس والمحاضرات إلى درجة فهم واستيعاب أهم الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه والاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون اضطراره إلى حفظها عن ظهر قلب بدون فائدة تذكر([7]).

تتم المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية وفق منهجية مضبوطة يجب اتباعها تحت طائلة الخروج عن الموضوع في معالجة النصوص القانونية هذه المنهجية لها شقين اثنين؛ شق تحضيري وشق تحريري.

* **مرحلة تحضيرية:** يقوم الطالب بتحليل كامل للنص تحليلا شكليا وموضوعيا معمقا وواعيا بدون زيادة عن المطلوب.

* **مرحلة تحريرية:** يقوم الطالب بمناقشة المسائل القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة منهجية دقيقة منسجمة تحتوي علبى كل عناصر الموضوع متكونة من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة.

سنتعرض لهاتين المرحلتين فيما يلي:

([7]) غناي زاكية ، مرجع سابق، ص ص 73 - 74.

1- المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له ويهدف القيام بهذين التحليلين إلى فهم النص فهما جيدا والتحضير لمناقشته.

أ- التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط من الناحية البنيوية والمنطقية له، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

أ-1- محتوى النص: نتعرض في هذه المرحلة إلى تحليل النص قصد تثبيته وتركيزه بالنظر إلى مصدره وهذا بتوضيح ما يلي:

- طبيعة النص:

إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد القانون عامة أو مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته ويجب عليه أن يذكر ما إذا كان نصا قانونيا([8]) أو فقهيا.

- موقع النص:

يقصد به المصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين تحصل على النص ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبة تختلف باختلاف طبيعة النص وذلك كما يلي:

([8]) حلمي محمد الحجار ، مرجع سابق ، ص 433 .

* إذا كان النص قانونيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص من ذكر القسم ثم الباب ثم الفصل في القانون المأخوذ منه النص.

* إذا كان النص فقهيا يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: لقب واسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.

- المصدر المادي:

يقصد به أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا أو غيره، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا عاما أو خاصا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب به.

* فإذا كان النص تشريعيا، فمفهوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري والفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق والنص المقابل لها في كل من التقنين المصري والفرنسي.

* إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق وإلا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب أو القوانين التي تأثر بها الكاتب([9]).

أ-2- بنية النص:

في هذه المرحلة من التعليق يتم تحليل النص من عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

- البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي):

([9]) غناي زكية ، مرجع سابق ، ص 77.

يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص، خاصة في عملية وضع خطة شاملة للبحث وكذلك استخراج الأفكار الأساسية والفرعية، فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة، والغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر، فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، والاستثناءات على القاعدة وحدود هذه الاستثناءات فيما يلي من فقرات، وقد تكون الفقرات المتعددة هي تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى([10]).

- البنية المنطقية:

تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة أو مكملة، وهذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص التي تترك مجالا واسعا للجدل والنقاش.

- البنية اللغوية:

في هذه المرحلة، تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة ولهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هذه الأخيرة تؤدي معنى واحد ومحدد ([11])،وتتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات والمصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص مع شرح تلك المصطلحات شرحا وافيا وكاملا.

([10]) عكاشة محمد عبد العال ، سامي منصور ، المنهجية القانونية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009 ، ص ص 72 - 74 .

([11]) شميشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص 187 .

ب- التحليل الموضوعي:

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية في حد ذاتها التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته لمعرفة ماذا يريد المشرع أو كاتب النص من مقصوده.

ب-1- شرح المصطلحات:

من الأفضل هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد لتفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني والعلمي وبات من الصعب تصحيحها، والفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق وتفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق([12]) لإبراز الإشكالات العملية التي يجب التركيز عليها أثناء تحليل النص.

ب-2- استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد قراءة متأنية ودقيقة وعلمية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها النص مقارنة بالمسائل الفرعية الأخرى ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع([13]).

([91]) JANIN Patrick, Méthodologie de droit administratif, Ellipses édition, Paris, 2007, PP 76 – 77.

([13]) غناي زكية ، مرجع سابق ، ص 79 .

ب-3- استخراج الأفكار الأساسية:

بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة شاملة.

2- المرحلة التحريرية:

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مبدئية متوازنة ودقيقة، وذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

أ- الخطة:

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، يقوم بوضع الأفكار الثانوية وما هو أساسي فيها واستبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبها لوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة التعليق على نص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا، لأنها توضع بناء على النص محل التعليق، فتقسم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تنبع من النص ذاته([14]).

يجب على الطالب بعد وضع الخطة، أن يتأكد من أنها:

- متلائمة مع موضوع النص ومطابقة له.
- شاملة ومحيطة بحيث لم يتم استبعاد أحد الأفكار.
- متوازنة ومتسلسلة ومنطقية.
- لا تحتوي على عناوين وأفكار متكررة بإفراط.

ب- المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

([14]) شميشم رشيد ، مرجع سابق، ص 188 .

ب-1- المقدمة:

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع وبعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية([15]) والمقدمة يجب أن تكون مركزة قصيرة ملمة بكل محتويات النص .

ب-2- جوهر الموضوع:

كما هو معروف، فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث ومطالب وفروع ونقاط إن وجدت، وهذا لمناقشة النص، والمناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو من المراجع أو من الثقافة العامة أو من الاجتهادات القضائية عامة.

يجب على الطالب أن يحذر من الخروج عن الموضوع، ولذلك عليه أن يتقيد بأفكار النص وأن يشرحها وينتقدها ويبدي رأيه فيها مع التبرير([16]).

ب-3- الخاتمة:

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

- اقتراح الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب مع عرض التوصيات إن كان له موقف مخالف لما هو موجود أصلا.

- عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الشكل أو المضمون.

([15]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([16])غناي زكية، مرجع سابق، ص ص 83 - 84 .

ثالثا: التعليق على القرارات والأحكام القضائية:

تعد كل دعوى ترفع أمام القضاء جديدة يجب أن تمر بمجموعة من المراحل، بداية من المطالبة القضائية إلى حين صدور حكم أو قرار فاصل في النزاع ابتدائيا ونهائيا، والذي يتضمن كل من الديباجة والوقائع والأسباب، والمنطوق، وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة أو اطلع عليها أو حضر محاكمات في المحاكم تخصها، وهذه المناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي، إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في المحاضرة من معلومات نظرية.

يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعها الأطراف أمام الجهات القضائية وإدعاءات كل طرف التي تكون بطبيعة الحال متضاربة والتي تؤدي إلى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، أين يقوم بالإجابة عليه وذلك بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حلا قانونيا مرتكزا على نص قانوني مناسب للنزاع المطروح في المسألة المثارة.

إن كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، وتطبيقها بتطبيق تلك المعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار المعطى له، وبالتالي فمنهجية التعليق على الحكم أو القرار الفضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة([17]).

لمنهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية طرق مختلفة، إلا أن الفرق بينها ليس شاسعا باعتباره يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق المختلفة تتفق في الموضوع

([17]) غناي زكية ، مرجع سابق، ص ص 19 - 20 .

كونها ترتكز كلها على الوقائع والإشكالات القانونية التي يطرحها القرار، ومن ثم إبراز الحل القانوني السليم والمناسب لها باستمرار.

قبل التطرق إلى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ينبغي بداية التطرق إلى تعريف كل من الحكم والقرار القضائي وكذا تبيان جوهرهما.

1- مفهوم الحكم والقرار القضائي:

سيتم التطرق هنا للمقصود بالحكم والقرار ثم لمكوناتهما.

أ-المقصود بالحكم والقرار:

يقصد بالحكم " le jugement " ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى حكما ابتدائيا حضوريا أو حكما ابتدائيا نهائيا وقد يكونان غيابيين ولكن حضوريين، أما القرار "l'arrêt " فهو ما يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا ومجلس الدولة نهائيا أو ابتدائيا، هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الفقهية فالحكم له مفهوم واسع فيشمل كل ما يصدر على الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها .

ب- مكونات الحكم أو القرار القضائي: تتمثل مكونات الحكم أو القرار القضائي في:

* **الديباجة:** تشمل اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي، المتدخلون في الخصومة من الغير .....إلى غير ذلك من البيانات كعبارة " باسم الشعب الجزائري"التي يصدر بها الحكم أو القرار الموجود.

* **الوقائع:** وهي تلخيص للخصومة القضائية أي وصف النزاع قبل وصوله إلى القضاء، أي الأحداث المادية وكذا الإجراءات المتبعة إذا لم يكن الحكم في الدرجة الأولى (مستأنف مثلا)، أي وصف الإجراءات التي اتبعت بدءا من إصدار الحكم الأول المطعون فيه (المستأنف) إلى عرض النزاع على المحكمة الحالية.

* **الحيثيات(تسبيب الحكم، التعليل):** هي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره من الحلول الموجودة في القانون ساري المفعول المطبق على النزاع المعروض، و لماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم. وتكون فقرات الأسباب هذه هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانون، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار([18]).

* **منطوق الحكم:** وهو نتيجة الحكم، أي الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره (رفض الدعوى، تأييدها، رفض طلبات المدعي أو قبولها.....) ويبدأ عادة بعبارة ولذلك أو لهذه الأسباب، مكتوبة في وسط السطر ثم يذكر قبول الدعوى شكلا أو رفضها وقبولها في الموضوع أو رفضها

2- مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي:

إن عملية التعليق على أي حكم أو قرار قضائي تتطلب من الطالب إتباع منهجية معينة، وتتمثل هذه المنهجية في إتباع مرحلتين أساسيتين وهما:

أ- المرحلة التحضيرية الأساسية:

يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر التالية:

أ-1- الوقائع:

هي كل التصرفات والإجراءات السابقة على الدعوى والتي يخلق بسببها النزاع أو هناك مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني أو حكم قضائي نهائي ممهور بصيغة تنفيذية، مما يستلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع. وأثناء استخراج الوقائع يجب على الطالب مراعاة ما يلي:

- **استخراج الوقائع المهمة في حل النزاع:** والتي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النزاع، من جهة ثانية يعتمد عليها من أجل إيجاد السند القانوني المناسب لها وذلك

([18]) المادة 277 - 01 من القانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 2008/02/25 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 21 ، الصادر في 2008/04/23 .

بموجب الحل القانوني المستند على مواد معينة قاطعة والذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال على ذلك: يذكر في القرار أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين طرفين(أ) و(ب) ، وتبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أن محرك السيارة فيه عيب وأن البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب التدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.

– **استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني وحسب وقوعها وترتيبها بشكل عناصر:** ويكون ذلك بعرض العناصر المادية بشكل يراعي التسلسل الزمني في حدوثها، ويكون ذلك بأسلوب ولغة المعلق وليس بترداد واجتزاء مقاطع من القرار([19]).

مثال: يذكر في الحكم أن (أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس، وفي شهر جوان أصدر (أ) إيجابا ثاني لـ (د)، و تبين بعدها أن (ب) قد أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل، فوفقا لذلك ترتب الوقائع كالتالي:

* (أ) أصدر إيجابا لـ (ب).
* (ب) أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل.
* (أ) أصدر إيجابا ثاني لـ (د) في شهر جوان.

– **الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم:** وهذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم أو القرار موضوع التعليق فقط دون إضافة، وبالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة أو المجلس، وهذا يعني أنه لا يجوز التكهن والافتراض وإضافة عناصر واقعية من عند الشخص المعلق لم ترد في القرار أو الحكم([20])، فإذا ذكر في القرار أن محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر،

([19]) حلمي محمد الحجار ، مرجع سابق ، ص 401 .
([20])حلمي محمد الحجار ، مرجع سابق ، ص 401.

فدفع عمر جزء من الثمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب أثناء تعليقه لا يذكر أن النزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

- **تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا:** إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي إلى دراسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع.

مثال: حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له لجمع المخدرات، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام والآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب وليس محل العقد كونه مخالفا للنظام العام والآداب العامة التي يجب أن تحترم في العقد حتى يكون صحيحا للأطراف وللغير.

أ-2- الإجراءات:

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، وتنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النزاع القضائية وبشكل واضح، ويقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التعليق. ويعرض في كل مرحلة الأسباب الواقعية والقانونية وطلبات كل من الخصوم ثم الحل القانوني الذي أعطي للنزاع([21])، ويجب على الطالب أن يراعي في استخراجها ما يلي:

- **تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع:** فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا، وهذا من صميم الاختصاص المحلي الموجود والمنصوص عليه في قانون الإجراءات المدنية الإدارية ساري المفعول.

- **تبيان كل إجراء بدقة وإيجاز وذكر كل النقاط المتعلقة به:** فيذكر الطالب طرفي الدعوى، ونوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، والجهة القضائية التي مثل أمامها وبماذا يطالب

([21]) المرجع نفسه ، ص 402 .

المتداعيان؛ المدعى والمدعى عليه، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرارا والجهة القضائية التي أصدرته، وبماذا يقضي.

- **أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن في الدعوى:** فإذا كان القرار محل التعليق صادر من المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا في الحكم أو القرار، فيكتفي الطالب بما هو موجود ولا يبني افتراضات مستقبلية خاطئة.

أ-3- الإدعاءات:

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم. وبما أن إدعاءات الطرفين تكون متضاربة ومتقابلة، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني، أين يكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له للفصل في النزاع كون القاضي لا يحكم حسب نفسه وإنما يحكم بما يطالب به الخصوم الذين يضعون حدا للخصومة، ولاستخراج الإدعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي:

- **أن يذكر الإدعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف:** إذ لا يكفي أن يقول مثلا، يدعي محمد مخالفة وسوء تطبيق القانون، بل يذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنص يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي ودليله على صحة إدعائه.

مثال: يدعي محمد سوء تطبيق القضاة نص المادة 134 من القانون المدني الجزائري، حيث اعتبره القضاة مسؤولا عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

- **أن يذكر الإدعاءات مرتبة:** إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر أولا إدعاءات المستأنف ثم إدعاءات المستأنف ضده، ويجب ذكرها في شكل نقاط وذكر كل

إدعاءات على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الإدعاءات بأسلوبه الخاص وبشكل مختصر([22]).

أ-4- الإشكالات القانونية:

إن المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه لإدعاءات الخصوم([23])، فالإدعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم نهائيا، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الإدعاءات وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، ويراعي الطالب في استخراجه ما يلي:

- **طرح المشكل القانوني في شكل سؤال:** مثلا هل العقد المبرم بين محمد وعلي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ وبالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

- **طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية:** فالطالب هو شخص متخصص في القانون فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟

- **أن يطرح المشكل القانوني بدقة:** فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، وهذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية، مثلا بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الأب أم الخالة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر،أم تسأل خالته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، وباعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟.

([22])غناي زكية، مرجع سابق، ص ص 23 - 25 .

([23]) JANIN Patrick, Op.Cit, P 108 .

- **أن يطرح المشكل القانوني طرحا عمليا:** على الطالب أن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

مثال: بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ وما هي صوره وآثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ وهل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى إمكانية العقد للإبطال.؟

ب- المرحلة التحريرية الكتابية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد.

ب-1- الخطة([24]): لكي تكون الخطة ملائمة للدراسة، لا بد من مراعاة ما يلي:

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع، خاتمة.

- وضع خطة تطبيقية: فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية و أطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية وذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري وآخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن تكون الخطة دقيقة: وذلك بوضع عناوين دقيقة وتجنب العناوين الطويلة.

- أن تكون الخطة متوازنة: وذلك من حيث المباحث والمطالب.

- أن تكون الخطة متسلسلة: بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

- وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح: فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، هكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين،وهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية.

([24])DRUFFIN-BRICA Sophie , HENRY Laurence –Caroline , Droit civil, Gualino éditeur , Paris ,1999 P 14 .

ب- 2- المناقشة: يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة وتحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

- **مقدمة:** تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، وبعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والإجراءات والإدعاءات، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة ومختصرة.

- **جوهر الموضوع:**

في هذه المرحلة، يبدأ الطالب بمناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاة والتي طرحها الخصوم في شكل إدعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا و تطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي إختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، و يكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا ([25])، وتكون دراسة صلب الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

- **خاتمة:**

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل

([25])شميشم رشيد ، مرجع سابق، ص 192 .

التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين، يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه أو رفضه مع إعطاء البديل له([26]).

إعداد مذكرة استخلاصية:

تعتبر عملية تحرير المذكرة الإستخلاصية غير مختلفة عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة، وتعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة، وتهدف الخطة عموما في المذكرة الإستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف.

يحدد عدد صفحات المذكرة الإستخلاصية بـ 03 إلى 04 على الأكثر، ومن الضروري عند تحرير المذكرة الإستخلاصية أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، وهو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق و المعلومات المطلوبة فيها.

تتضمن الإجابة في تحرير مذكرة استخلاصية غالبا، مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤطرا ومبررا، ويجب على الطالب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي لجمل الوثائق وفقراتها وإنما التعبير على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

إن كانت المذكرة الإستخلاصية والمقالة تتشابهان كثيرا في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع، بحيث أن المقالة تعتمد أساسا على قدرة الطالب في الاستدلال وتوظيف معلوماته، بينما يركز الطالب قدرته في المذكرة الإستخلاصية على تقديم صورة وفية وموضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء برأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

لصياغة أو تحرير مذكرة استخلاصية يجب المرور بمرحلتين أساسيتين هما كالتالي:

([26]) غناي زكية ، مرجع سابق ، ص 192 .

أولا: المرحلة التحضيرية:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة وذلك بإتباع ما يلي:

1- تصنيف الوثائق: حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.

2- تدقيق النظر في الوثائق: (طبيعة الوثائق، تاريخ الوثائق .....).

3- قراءة الوثائق المقدمة: بحيث يجب على الطالب القيام بالقراءة السريعة والمنهجية في نفس الوقت، وذلك نظرا لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف، ويركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملاءمة للمسألة المعروضة، وبالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثائق في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا، وفي وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد([27]).

4- تمحيص وفرز المعلومات: يجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الإستخلاصية، حيث يقوم الطالب بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق ويقارنها ببعضها حتى يصل إلى الأفكار الرئيسية لتلك الوثائق، لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له وتحرير مذكرة وفق المنهج التالي:

1- المقدمة:

يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي بطرح الإشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.

([27]) بوسعدية رؤوف ، مرجع سابق ، ص 68.

2- الموضوع:

يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، ويمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الإستخلاصية، ويجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، ويمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية ورقم القانون و تاريخ صدوره، وأيضا رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور .([28])

3- خاتمة:

إن خاتمة المذكرة الإستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي لأن في هذا الأخير نحلل و نناقش و نعطي في الختام النتائج و الاقتراحات، أما المذكرة الإستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار و المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فإن خاتمة المذكرة الإستخلاصية هي مجرد خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات و معطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها.

([28]) تجدر الاشارة هنا الى ضرورة تنظيم الأفكار و ترتيبها بصورة منطقية ، مثلا : لا نشير الى رأي في الثمانيات في آخر المذكرة و نشير الى الرأي الحديث في بدايتها .